تطور تسيير المؤسسات في الجزائر

لقد مرت المؤسسة الجزائرية بمرحلتين أساسيتين :

مرحلة ماقبل 1980

مرحلة ما بعد 1980 إلى اليوم

الرحلة الأولى ما قبل 1980:

اعتمدت عملية البناء الأقتصادي و الاجتماعي في هذه المرحلة على الريع النفطي الذي غذى المؤسسات العمومية و قسمت هذه الورحلة إلى عشريتين

الفترة الأولى : (1962 الى 1970) و قسمت هي كذلك إلى مرحلتين هما :

مرحلة التسيير الذاتي : التي أعقبت الإستقلال مباشرة و أمتدت إلى 1965 " المؤسسة المسيرة ذاتيا " و كانت تكريسا لتوجهات سياسية معينة ، ذلك أن الأساليب و التقنيات المعتمدة لضمان التنمية الإقتصادية قد سادتها فكرة المذهب الإشتراكي .

مرحلة التسيير البيروقراطي : التي أمتدت حتى سنة 1970، حيث تقلص حجم المشاركة العمالية إلى درجة كبيرة ، إذ هيمنة الدولة على القطاع العام مع إضفاء الطابع الاشتراكي للمؤسسات العمومية ، و قد عرفت هذه الرحلة الكثير من التجارب و الإصلاحات من بينها فك الارتباط بالفرك الفرنسي قصد التقليص من التبعية الخارجية و بعث قطاع اقتصادي تابع للدولة يأخذ على عاتقه عملية البناء الاقتصادي و الاجتماعي من خلال العمل على استغلال الثروات الوطنية التي تزخر بها البلاد و بعث قطاع صناعي قوي و كذا تكامل منسجم بين القطاعات المشكلة للاقتصاد الوطني خاصة بين القطاع الصناعي و الزراعي .

الفترة الثانية : 1971-1980 فترة التسيير الاشتراكي للمؤسسات :

وهي فترة الانتقال من شكل المؤسسة العامة أو المشروع العام إلى شكل المؤسسة الاشتراكية ، و تحويل تسيير المؤسسة الوطنية من الأسلوب التقليدي إلى أسلوب جديد يتخذ من العاملين عناصر نشطة تضطلع بمهام التسيير و الرقابة من خلال مساهمتهم الفعلية في ذلك ، وفقا لميثاق التسيير الاشتراكي للمؤسسات من خلال المجلس المنتخب الذي يسير المؤسسة ، و تحسين الجودة في المنتج و القضاء على التبذير و تحقيق أهداف المخطط .

إن المشاركة العمالية في الجزائر هي نتيجة مباشرة للتسيير الاشتراكي للمؤسسات الذي ينظم وظيفتين رئيسيتين لمصلحة العاملين و تتمثل في المساهمة في اتخاذ القرار و الرقابة على سير المؤسسة ، غير أنه عرفت هذه المرحلة عوائق تمثلت في :

أولا : على مستوى المحيط الداخلي :

تعدد مراكز اتخاذ القرار و ظهور توترات ، بسبب جهل العمال في ميدان التسيير و قلة الثقافة و نقص التكوين التقني و السياسي .

بروز علاقة تنافرية بين المسيرين و ممثلي العمال .

تأثر المسيرين بنماذج التسيير المستوردة دون الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الاقتصاد الوطني .

تعدد المهام و الوظائف ، تعدد المهام الثانوية للمؤسسة كالخدمات التي تقدمها للسكن و الشباب و الطفولة .. أثرت على سير العمل الانتاجي و فعالية المؤسسة .
نقص تأطير الكفاءات و تهميش الإطارات .
ضخامة حجم المؤسسة.
التضخيم المفرط للعمالة (بطالة غير مرئية)

ثانيا المحيط الخارجي للمؤسسة

تدخل الجهات الوصية مما أدى بالمشرفين الاداريين إلى اعتماد سياسة المراوغة و اخفاء الحقائق عند اعداد التقارير .

المرحلة الثانية : استقلالية المؤسسات (ما بعد 1980)

قصد تحسين فعالية المؤسسة الجزائرية سواء على مستوى نموها الخاص أو على مستوى مساهمتها في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية الشاملة خاصة عن طريق احترام معايير الانتاج و الانتاجية و عن طريق تحكم أفضل في قواعد التسيير لأجل ذلك اتخذت الدولة إجراءان سنة 1980 هما :

الإجراء الأول : إعادة الهيكلة العضوية :

كان الغرض من هذا الإجراء هو تحويل المؤسسات العمومية إلى مؤسسات صغيرة الحجم و أكثر تخصصا و كفاءة ، و تجدر الاشارة أن المؤسسات الوطنية آنذاك بلغت 85 مؤسسة و 526 مؤسسة بين الجهوية و المحلية ، و كلن الهدف تفتيت الأولى إلى 145 مؤسسة و الثانية إلى 1120 مؤسسة ، مما نجم عن هذا الإجراء هو الزيادة في إجمالي الناتج الوطني .

الإجراء الثاني : إعادة الهيكلة المالية :

و تعتبر بمثابة إعادة توزيع جغرافي لمراكز اتخاذ القرار و تتويج لإعادة الهيكلة العضوية و كان الغرض منه إعادة هيكلة ديون المؤسسات و تصفية الذمم بين المؤسسات ، و ارتكز هذا الاصلاح على مبادئ هي :

استغلال الطاقات البشرية على مستوى الوحدات و الفروع الانتاجية عوضا التمركز في المقرات المركزية الادارية.

كفاءة التسيير من خلال رد الاعتبار للمعايير و المؤشرات الاقتصادية الكفيلة بتمكين المؤسسات من قياس مدى فعاليتها و كفاءتها.

اللامركزية في التصرف ، من خلال بعث ميكانيزمات جديدة تمكن المؤسسة من التصرف في مواردها المتاحة بسهولة و حكمة .

المرحلة الثالثة : الخصخصة :

بعد انهيار الاتحاد السوفياتي و هيمنة النظام الرأسمالي ، و بعد الفشل الذي لاقته المؤسسات من جراء التبعية لنظام الاقتصاد الاشتراكي ، و بعد الحركات السياسية و التحولات الفكرية للمجتمع الجزائري ، و الأزمات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر مع انهيار أسعار البترول في الثمانينات و اللجوء إلى صندوق النقد الدولي و جد النظام و مما لابد منه التحول نحو الخوصصة ، و تزايد الاهتمام أكثر في السنوات الأخيرة مع الضغط الممارس من طرف صندوق النقد الدولي ، في هذه

الفترة مرت المؤسسات الجزائرية بضائقة مالية مما نتج عنه تسريح للعمال و رفض للسياسة و التوجه التسييري الحر ....، و بدأت بوادر الخوصصة تظهر و أصبحت مقبولة خاصة بعد الانهيار الكلي للاتحاد السوفياتي و تفكك أواصره، ومنها بدأ التفكير في البدائل أمرا منطقيا و أولى هذه البدائل هو " التخلي عن الملكية العامة لأدوات الإنتاج و بالتالي المشاريع الانتاجية لصالح ما يعرف بالملكية الخاصة أي التحول نحو اقتصاد السوق " غير أن الانتقال لاقى بعض المشاكل في التسيير نظرا لطبيعة التنظيم الاقتصادي السائد و مدى فعاليته " ، لكن ومع تعافي اسعار البترول في الاسواق العالمية ساعد الجزائر أن تعطي دفع قوي للاقتصاد الحر ، وبدأ تسيير المؤسسات يبنى على أساس النظريات و المرجعيات الرأسمالية أو الاقتصاد الحر الذي يخضع للعرض و الطلب .